المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٦مـارس ٢٠٠٥

في تقرير لجنة تقصي الحقائق في عملية اغتيال الحريري:
التقرير يحمل أجهزة الأمن اللبنانية والمخابرات السورية مسئولية غياب الأمن وإشاعة التوتر
الحكومة السورية مارست نفوذا يتجاوز علاقات حسن الجوار..
وبشار الأسد هدد الحريري بأذي بدني

نيويورك - علاء رياض

كوفى أنان - رفيق الحريرى

وجه تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في حادث اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق انتقادات حادة ولاذعة لجهاز الأمن اللبناني والمخابرات العسكرية السورية، وحمل التقرير الذي سلمه رئيس اللجنة الايرلندي بيتر فيتزجيرالد الي كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة أمس الأول هذين الجهازين المسئولية الأولية عن غياب الأمن وعدم توفير الحماية وعدم سيادة القانون، كما اعتبر ان التدخل السوري الأخرق والجامد في حكم لبنان قد تجاوز علاقات حسن الجوار، وكان السبب في إشاعة التوتر وأوجد الخلفية التي تسببت في اغتيال الحريري،

وطالب التقرير بتشكيل لجنة دولية للتحقيق، مشيرا الي أن أجهزة الأمن اللبنانية قد ارتكبت مخالفات جسيمة وأزالت ودمرت وزورت أدلة في موقع الحادث، واعتبر ان استعادة الأجهزة الأمنية اللبنانية نزاهتها ومصداقيتها يمثل أهمية حيوية للأمن والاستقرار في لبنان لكن التقرير امتنع عن تحديد هوية منفذي عملية اغتيال الحريري أو الطرف المتورط فيها.

وتضمن التقرير ما يمكن ان يعتبر اتهاما غير مباشر لسوريا بالاعتماد علي أقوال أدلي بها الحريري لأصدقائه، أشار فيها الي أن الرئيس السوري بشار الأسد قد هدده هو والزعيم الدرزي وليد جنبلاط بالأذي البدني إذا عارضا التمديد لولاية ثانية للرئيس اللبناني إميل لحود ونقل التقرير عن الرئيس الأسد قوله إنه يفضل ان يكسر لبنان علي رأسي الحريري وجنبلاط من أن تكسر كلمته في لبنان.

فقد أحال كوفي أنان عقب اتصاله بكل من الرئيس السوري بشار الأسد واللبناني إميل لحود التقرير المقدم من اللجنة الخاصة بكشف الحقائق حول حادث اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق والتي شكلها عقب الحادث مباشرة بموافقة مجلس الأمن، وقامت اللجنة بمباشرة مهام عملها في الفترة من ٢٥ فبراير الماضي وحتي ٢٤ مارس الحالي، والدائر حول

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ثلاثة محاور أساسية هي الأسباب والملابسات والتداعيات، وأشار التقرير بالرغم من افتقاره للصبغة التنفيذية بأصبع الاتهام للأمن اللبناني وأجهزة الاستخبارات العسكرية السورية لتقاعسها في تأمين شخص في مكانة الحريري، وأوضح حجم التدخل السوري في الشأن اللبناني.

وفي الفقرة الأولي للتحقيق والمعنية بالأسباب، عرضت اللجنة التي ترأسها بيتر فيتزجيرالد نائب مفوض عام الشرطة الايرلندية، لنبذة تاريخية حول الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت في الفترة من١٩٧٥ وحتي١٩٩٠، وأدت للدخول السوري في عام١٩٧٦ وبدأ النفوذ السوري في البلاد في التوسع والزيادة حتي تم توثيقه من خلال اتفاقية تآخ وتعاون وتكامل عام ١٩٩١، ووصفت الوجود السوري بأنه كان مبررا لحين انسحاب اسرائيل الكامل من الجنوب في عام٢٠٠٠، مشيرا الي ظهور أصوات من داخل لبنان تنادي بتطبيق مبادئ اتفاق الطائف والتي في حالة تطبيقها لكان قد تم انسحاب سوري تدريجي وكامل من البلاد،

وبوصول إميل لحود لمنصب الرئاسة فضل الحريري عدم مناقشته في أمر الانسحاب السوري لكون لحود من المؤيدين للوجود السوري بلبنان، وقد بلغت الأمور درجة من التوتر مع قرب انتهاء فترة رئاسة لحود، وإعلان نيته في تعديل الدستور لمد فترة ولايته بناء علي رغبة سوريا، وصرحت مصادر مسئولة للجنة بأن الحريري حينئذ باشر اتصالات بالقيادة السورية، وحصل علي وعد منها بعدم السعي وراء مد فترة الرئاسة للحود.

ومع الإعلان عن مد ولاية الرئيس اللبناني وتعديل الدستور، أعاد الحريري اتصاله بالقيادة السورية التي افادته بأن ثمة تعديلا قد طرأ في السياسات، الأمر الذي فهم منه انه لم يعد هو الشخص المرغوب في لقائه رئيسا للوزراء، وأعلن رئيس اللجنة أن تلك المعلومات قد حصل عليها من داخل وخارج البلاد فيما عدا الجانب السوري الذي رفض طلب اللجنة مقابلة الرئيس الأسد، أو تأكيد أية معلومات بهذا الشأن،

وكانت تلك المصادر قد اكدت للجنة ان الرئيس الأسد حينما علم باعتراض الحريري علي مد فترة ولاية الرئيس لحود أفاده بأنه عليه ان يعتبر لحود ممثله ومبعوثه الشخصي في لبنان، وأن معارضة لحود إنما تعني معارضة الأسد نفسه، وانه في هذه الحالة يفضل ان يحطم لبنان بمن فيه علي رأسه(أي الحريري) ورأس جنبلاط قبل أن يكسر أي منهما رأيا له في لبنان!! واسترسل الأسد وفقا للمصادر وبدأ في توجيه تهديدات واضحة لكل من رئيس الوزراء اللبناني السابق والزعيم الدرزي وليد جنبلاط بأنه سيؤذيهما بدنيا في حال استمرارهما معارضة المد للحود!! وأعلنت تلك المصادر أن الاجتماع المشار اليه استغرق فترة لم تزد علي عشر دقائق وأن الحريري

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

طلب من مؤيديه بعدها ضرورة الامتثال لطلب التمديد لفترة ولاية الرئيس.

وفي مرحلة أخري وتحديدا في يوم سبتمبر٢٠٠٤ أصدر مجلس الأمن قراره رقم١٥٥٩ بشأن ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من لبنان، وهو القرار الذي تردد ان وراءه رفيق الحريري شخصيا، وكان التصويت لفترة مد ولاية لحود في يوم٣ سبتمبر وقد حمل الأسد الحريري مسئولية صدور قرار مجلس الأمن، كما وضع القرار نهاية للثقة بين الطرفين، وتأكدت الأزمة واحتكمت حلقاتها عقب تصويت البرلمان علي قرار المد،

وكان ثلاثة من وزرائه - ومنهم مروان حماده - قد اعترضوا علي القرار إلا أن التصويت كان في الاجمالي لصالحه، وفي٩ سبتمبر أعلن الحريري

استقالته من منصبه، ومنذ ذلك اليوم بدأ في لبنان تيار سياسي جديد يحمل اسم المعارضة، فبعد أن كانت المعارضة مقصورة علي مجموعة محدودة من الجماعات المسيحية صارت تضم تحت لوائها تيارات لها ثقلها مثل السنة والدروز،

وقد نجح الحريري ان يضم لصفوف المعارضه ايضا الزعيم الماروني المبعد العماد ميشيل عون، بالإضافة لتأييد ومباركة واسعة من المجتمع الدولي، وبدا أنه علي سوريا الامتثال لمقررات الطائف وقرار مجلس الأمن والانسحاب من لبنان. وأوضح التقرير أن تلك الحالة المميزة من العمل السياسي المنظم ونتائجه الباهرة كانت من تصميم رجل واحد فقط هو رفيق الحريري.. الذي اغتيل في١٤ فبراير. وارجعت اللجنة اسباب اغتياله لما سببه من حرج ومعاناة للجانب السوري،

وأضاف التقرير أنه بعيدا عن فكرة من قام بالاغتيال أو هدفه وغايته، فإنه من الضروري أن يقوم التحقيق المناسب، وليس التحليل السياسي، بالكشف عن هوية مدبري ومنفذي ومخططي تلك الجريمة البشعة. وأن القفز لاحتمالات وتوقعات بعينها يتنافي مع المباديء الأساسية للعدالة وشروطها. وأوصي بتشكيل لجنة دولية ذات صلاحيات وفعاليات لمباشرة التحقيق والعمل علي تقديم الجناه للعدالة.

وعلي صعيد آخر انتقدت اللجنة اداء أجهزة الأمن اللبنانية واتهمها بالاهمال الجسيم والمنتظم في المهام التي ينبغي ان يقوم بها جهاز أمني محترف.

وقال إن هذه الأجهزة أزالت بعض الأدلة من مسرح الحادث وزورت ودمرت أدلة أخري بدلا من أن تقوم بتأمين المنطقة ولم تتابع الأدلة المتصلة بوضع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مدبري عملية اغتيال نحو ألف كيلو جرام أي طن من المتفجرات من مادة التي. ان. تي في شاحنة ميتسوبيشي، وقال التقرير إن هذه الأجهزة فشلت في تأمين مستوي أمني مقبول للمواطنين في لبنان وأسهمت في نشر ثقافة تخويف وافلات من العقاب.

وأضاف التقرير ان اجهزة التحقيق اللبنانية تعاني من عجز خططي ولا تملك القدرة ولا التفاني اللأمين للتوصل إلي نتيجة مرضية ذات مصداقية.

وقال التقرير إن القراءة الأولي لما توصل إليه من معلومات تلقي بالمسئولية الأولية علي قوات الأمن اللبنانية والمخابرات السورية لعجزها الواضح عن توفير الأمن وسيادة القانون ورأي التقرير أن الحكومة السورية باشرت نوعا من النفوذ تجاوز معه الحدود المعتدلة للتعاون وعلاقة الجوار، وقال إن الوجود السوري صار له اليد الطولي في التحكم في مقاليد ومقدرات البلاد بقدر كبير من عدم المرونة والتدخل في تفاصيل شئون الحكم، وأضاف التقرير ان تلك المعطيات جميعها نتج عنها حالة من الاستقطاب السياسي وشكلت المناخ الرئيسي لوقوع عملية الاغتيال.

اجهزة الأمن اللبنانية لنزاهتها ومصداقيتها تمثل أهمية حيوية للأمن والاستقرار، مشيرا إلي أن جهدا ثابتا من أجل إعادة بناء أجهزة الأمن اللبنانية واصلاحها وتأهيلها سيكون ضروريا من أجل التوصل إلي هذه الغاية.

لكن التقرير امتنع عن تحديد هوية منفذي الاعتداء علي الحرير، و طالب بإرسال بعثة تحقيق دولية مستقلة في أقرب وقت ممكن ودعا إلي مساعدة لبنان وادخال اصلاحات هيكلية وجذرية علي أجهزة المخابرات والسلطات الأمنية اللبنانية.

www.ethraadl.com